



اندفاع النظام الإيراني في اليمن تحت وطأة نشوة ما حصله في كل من سوريا والعراق كان بمثابة غلطة الشاطر التي تُحسب عادة بألف، وخاصة أن هذا الاندفاع سوق بتجهيز مذهبی - امبراطوري عبر تصريحات العديد من المسؤولين، الذين لا يمكن النظام المذكور التناصل من واقع وحقيقة قربهم من محيط دائرة القرار، وتأثيرهم فيها.

فاليمين بموقعه الأكثر من استراتيجي، وبحكم تماسه الجغرافي، وتدخله السكاني مع السعودية، كان الخط الأحمر جداً الذي تجاوزته إيران بعثية غير معهودة، عبئية أثارت الكثير من التساؤل والاستغراب.

وهو تجاوز يذكر المرء بغزو صدام حسين الكويت بناء على اجتهادات لم تتضح معالمها بعد. وربما هي اجتهادات من الطبيعة ذاتها، أو هي توجهات عقائدية متسرّعة تفسّر ماهية الدور الإيراني في اليمن.

لكن النتيجة المترتبة على الحالتين هي ذاتها وقد تجسدت في حسم سعودي- خليجي- اقليمي، وكانت «عاصفة الحزم» بداية التحول في طبيعة ومستوى التعامل مع قضايا الإقليم الساخنة.

والحالة اليمنية لا تنفصل عن الحالة السورية، طالما أن السعودية هي الهدف الأساس في نهاية المطاف. وحين تكون السعودية بموقعها وامكاناتها العربية والإسلامية والدولية هي الهدف، فهذا فحواه أن المنطقة بأسرها كانت وما زالت مستهدفة.

أما مصائر الشعوب، ومستقبل أجيالها، وأهمية الاستقرار، وقضايا التنمية في المنطقة فكلها أمور لا تتوقف عندها الاستراتيجية الإيرانية التوسعية، وهي استراتيجية محرّكها نزع عقائدي متكتلّ، لا ينسجم مع طبيعة المنطقة واحتياجاتها، ويتعارض مع الفكر الشيعي الأصيل، وخاصة من جهة الانفتاح، والقدرة المتميزة على الحوار العقلي الذي يكون عادة

إن أهمية «عاصفة الحزم» تكمن في المقام الأول في كونها فتحت الآفاق أمام كيفية جديدة للتعامل مع قضايا المنطقة، وذلك في ظل غياب التفاهم الدولي، وعدم فاعلية الموقف الأميركي راهناً نتيجة حسابات الحملة الانتخابية وشعاراتها. وقد جاءت هذه العاصفة لتكون الرد الضروري على اللهاث الإيراني، المستفيد من مآلات المشروع الداعشي ومن مناخات الحملة الدولية على الإرهاب، من أجل استغلال الفرص، والتمدّد في مختلف الاتجاهات.

وبناءً على ذلك، كانت الجهود الرامية إلى تحقيق توافق إقليمي بين القوى المتضررة من المشروع الإيراني، وبصورة خاصة بين السعودية وتركيا، لا سيما أن الساحة السورية بالنسبة إلى تركيا هي على غاية الأهمية، وذلك تماماً مثل الساحة اليمنية بالنسبة إلى السعودية.

ويبدو أن الجهود المعنية حققت تقدماً لافتاً، وإذا شهد التكامل بين مختلف المواقف الإقليمية المزيد من الانطلاق في المستقبل القريب، سيكون ذلك لمصلحة المنطقة بأسرها، ومن ضمنها إيران بطبيعة الحال.

فإعادة التوازن إلى المنطقة، والاستعداد لمواجهة التحديات الخاصة بقضايا إيجاد فرص التعليم والعمل للأجيال الشابة، وتأمين الخدمات، وخاصة الصحي منها، للمواطنين، والإسهام في الحضارة الإنسانية وانجازاتها المادية والثقافية من موقع الفاعل المتفاعل المستفيد، وليس من موقع المنفعت المنهوب، هي كلها أمور مطلوبة، ستتعكس عواقبها وتراكماتها بصورة إيجابية على واقع الجميع.

وما يشهده الشمال السوري من تقدم لافت لقوات المعارضة الميدانية، وذلك بالتزامن مع التقدم الذي يشهده الجنوب، وتراجع النظام في الكثير من المواقع، وحالات التأكل ضمن مجموعة القرار المسؤولة بصورة مباشرة عن كل ما لحق ويلحق بسوريا وشعبها من تدمير وقتل وتشريد وتجويع، إلى جانب انهيار المتسارع في قيمة الليرة السورية، وهو انهيار يعكس الواقع الكارثي للاقتصاد السوري بحيث لم يعد الدعم الإيراني قادرًا على التستر عليه، أو تحمل أعبائه، كل ذلك يؤكد أننا أصبحنا أمام وضعية جديدة بعد أن استنفذ النظام، وبالتنسيق والعمل المشترك مع راعيه الإيراني، كل أوراقه وأسلحته، بما في ذلك ورقة الإرهاب والسلاح الكيماوي، وضعية من أبرز قسماتها استعادة القوى الميدانية السورية المعارضة زمام المبادرة، وارتفاع معنوياتها بصورة لافتة مؤثرة.

وقد جاءت اللقاءات الأخيرة بين ممثلين عن الائتلاف، وآخرين عن الفصائل الميدانية الكبرى سواء في الشمال أم في الجنوب، لتبيّن بوضوح أن قواعد اللعبة قد تغيّرت، وأن بوادر انهيار النظام قد بدأت تلوح في الأفق على رغم كل مزاعم التماسك والظهور بالقوة.

وبناءً على ذلك، نرى أن دعوة المبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا لقوى سوريا عدة إلى جنيف، وذلك من أجل التباحث حول امكانية الوصول إلى قواسم مشتركة بخصوص امكانية حل سياسي واقعي، هي دعوة لم تعد تنسجم مع طبيعة المتغيرات الأخيرة المتسارعة، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في طريقة إجراء المشاورات، وتنوعية القوى المشاركة فيها.

وما يُستشف من الأوامر الملكية الأخيرة التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز الخاصة بالتعيينات والتعديلات التي شملت ولي العهد، وولي ولي العهد، والوزراء ومسؤولي المجلس، هو وجود إرادة جادة لتسليم الملفات المفصلية إلى الطاقات الشبابية، وهي طاقات سيكون في مقدورها تفعيل وتنفيذ الاستراتيجية السعودية في ميدان ضرورة المحافظة على الأمن والاستقرار الإقليميين، وتحقيق التقدم الاقتصادي في مختلف الميادين عبر التعاون والتنسيق

مع القوى الإقليمية الفاعلة، بخاصة تركيا.

ولبلوغ النتائج المرجوة، هناك حاجة ملحة لتقدير تضحيات وطنطاعات شعوب المنطقة بأسرها، والعمل من أجل تأمين حقوقها، واحترام خصوصياتها. وهذا أمر يستوجب التواصل الجاد والعمل المشترك مع القوى الفاعلة المؤثرة محلياً لمواجهة المشاريع التدميرية التي أنهكت البشر والشجر والحجر.

المنطقة تعيش أوضاعاً استثنائية غير مسبوقة، أقرب ما تكون إلى أجواء حرب كونية بمعايير إقليمية، وفي مناخات كهذه لا تكون الاجراءات المعهودة منتجة، لذلك تكون الحاجة ماسة إلى نمط جديد من التفكير، قادر على اتخاذ القرارات المفصلية بنفس استراتيجي يرتفع إلى مستوى التحديات.

الحياة اللندية

المصادر: